Distr.: General
27 July 2026
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الحادية والتسعون

جنيف، 5–9 تشرين الأول/أكتوبر 2026

البند 4(ب) من جدول الأعمال المؤقت

التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 4 للأونكتاد: التكنولوجيا واللوجستيات*

موجز

يتضمن هذا التقييم الخارجي المستقل تقييماً لمدى ملاءمة البرنامج الفرعي 4 التابع للأونكتاد، المتعلق بالتكنولوجيا واللوجستيات، خلال الفترة 2022–2025، ومدى فعاليته وكفاءته واتساقه واستدامته. ويحدد عدداً من الدروس والتوصيات الاستراتيجية لتوجيه عمليات البرمجة في المستقبل.

النتائج الرئيسية

أثبت البرنامج الفرعي 4 أهمية كبيرة وميزة نسبية واضحة وحقق نتائج ملموسة في دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تسخير التكنولوجيا والابتكار واللوجستيات التجارية من أجل التنمية المستدامة. وقد ساهم النهج القائم على الطلب المتَّبَع في التقييم، والنتائج التحليلية العالية الجودة التي أفرزها، وبرامج التعاون التقني الراسخة، ولا سيما تلك المتعلقة بالنظام الآلي للبيانات الجمركية والاقتصاد الرقمي وتيسير التجارة في ترسيخ مكانة الأونكتاد بصفته شريكاً عالمياً موثوقاً به. ومع ذلك لم يتسن تحقيق الإمكانات الكاملة الكامنة في البرنامج الفرعي 4 بسبب عقبات تتمثل في الاختلالات الهيكلية في التمويل، وقلة الموارد، وأوجه القصور في الجوانب الإدارية، وعدم القدرة على إدماج الإدارة القائمة على النتائج ومراعاة الأولويات الشاملة بشكل كافٍ. وتُعرض فيما يلي أبرز النتائج الرئيسية:

- **الملاءمة.** يتوافق البرنامج الفرعي 4 توافقاً تاماً مع أولويات التنمية الوطنية والأطر العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وعهد بريدجتاون وتوافق آراء جنيف الذيْن اعتمدهما الأونكتاد. وقد صُمِّم البرنامج الفرعي 4 للاستجابة للتحديات الناشئة، مثل التحول الرقمي، واضطرابات سلاسل الإمداد، والتكنولوجيات الرائدة.

* أجرى هذا التقييم فريق تقييم خارجي مستقل يتألف من السيد كارستن شوينسن (رئيس الفريق) والسيدة لويز سميد، وهما مستشاران خارجيان؛ كما ضم الفريق، وفقاً للممارسة المتبعة، ممثليْ دولتيْن عضويْن شاركا بصفتهما الشخصية، هما السيدة سيلفي كروزييه، من البعثة الدائمة لفرنسا؛ والسيدة زولزايا دورجتسو، من البعثة الدائمة لمنغوليا. وترد المواد الداعمة لهذا التقييم في الوثيقة TD/B/WP(91)/CRP.1.

الرجاء إعادة الاستعمال

- **الفعالية**. ساهم البرنامج الفرعي 4 في وضع السياسات وبناء المؤسسات ووضع المعايير، وأدى أداءً جيداً للغاية في مجالات تحديث الجمارك؛ وتيسير التجارة؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ودعم الاقتصاد الرقمي. وما انفكت التقارير الرئيسية والمحافل الحكومية الدولية توجه النقاشات العالمية حول السياسات العامة. ومع ذلك، لا تزال عملية ترجمة العمل المنجز في مضمار السياسة العامة على المستوى الأعلى إلى نتائج مستدامة على المستوى القطري متفاوتة، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى قلة المتابعة، وشح الموارد، ونقص التواصل.

- **الكفاءة**. تواصلت الإنجازات في إطار البرنامج الفرعي 4 رغم الظروف الصعبة، بما في ذلك أزمة السيولة التي تواجهها الأمم المتحدة، وذلك باتباع نُهج مرنة شملت تقديم الخدمات عبر الإنترنت. بيد أن هذه الكفاءة تعكس أداء آليات التكيف أكثر مما تعكس التوزيع الأمثل للموارد، حيث تأثر تنفيذ البرنامج بالأعباء التي تحملها موظفون عملوا فوق طاقتهم، وبتقليص الأنشطة والعمليات الإدارية المرهقة. ثم إن الاعتماد الشديد على التمويل المخصص من خارج الميزانية يساهم في التجزئة ويحد من المرونة الاستراتيجية.

- **الاتساق**. تتفاوت نظم الإدارة القائمة على النتائج من فرع إلى آخر، مما يحد من القدرة على وضع رؤية استراتيجية ويقلص فرص التعلم. ويظل التعاون الداخلي في الغالب تعاوناً مخصوصاً، مما يحد من أوجه التآزر على مستوى الأونكتاد. ورغم ما تمثله الشراكات من نقاط قوة رئيسية، فإنها تتطلب الأخذ بنهج استراتيجي يتسم بقدر أكبر من التنسيق على الصعيد البرنامجي.

- **الاستدامة**. تختلف الاستدامة باختلاف تدخلات الأونكتاد. ففي حين أثبتت برامج مثل «النظام الآلي للبيانات الجمركية» أن لديها أثراً قوياً في المدى الطويل، يتأثر بعض التدخلات بنقص المتابعة المستمرة، ويزداد الوضع سوءاً بسبب عدم اتساق استراتيجيات تعبئة الموارد وإقامة الشراكات.

- **المسائل الشاملة لعدة قطاعات**. أُحرز تقدم في دمج قضايا المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والشمول، إلا أن قياس هذا التقدم لم يصبح بعدُ منهجياً أو متسقاً.

توصيات موجهة إلى الأمينة العامة للأونكتاد ومديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات

- وضع إطار استراتيجي لترتيب الأولويات، يتماشى مع ولايات البرنامج وواقع الموارد المتاحة، لتوجيه تنفيذ البرنامج الفرعي 4 في ظل محدودية الموارد المالية والبشرية.

- تبسيط إجراءات الموافقة على التدخلات الميدانية وتعزيز التواصل من أجل تحسين كفاءة تنفيذ البرنامج وإبراز صورته وضمان التنفيذ في الوقت المناسب.

- توسيع نطاق الأساليب المختلطة المستخدمة في العمليات الحكومية الدولية والعمليات التقنية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

- وضع نهج يتسم بطابع استراتيجي يكون منسقاً تنسيقاً أفضل ويتماشى مع البرامج فيما يتعلق بالشراكات وتعبئة الموارد، من أجل معالجة مشكلة التجزئة واختلالات التمويل.

- وضع وتفعيل إطار للإدارة القائمة على النتائج يكون أكثر تفصيلاً وموجهاً توجيهاً أفضل نحو تحقيق النتائج وقائماً على النتائج ويشمل جميع الأنشطة والمخرجات على مستوى البرنامج الفرعي.
- تعزيز المساءلة وتنفيذ الأولويات الشاملة بما يتجاوز حدود الالتزامات العامة، والمساهمة في تحقيق نتائج متسقة وقابلة للقياس وخاضعة للمساءلة بالنسبة إلى جميع الأنشطة المشمولة في البرنامج الفرعي 4.

أولاً- مقدّمة

1- أطلقت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في دورتها الثامنة والسبعين، دورة تقييم جديدة لبرامج الأونكتاد الفرعية، تماشياً مع التعليمات الإدارية المتعلقة بالتقييم في أمانة الأمم المتحدة، التي تنص على أن يخضع كل برنامج فرعي لاستعراض خارجي مستقل مرة واحدة على الأقل كل ست سنوات[1]. وكان من المقرر في البداية إجراء تقييم البرنامج الفرعي 4 في عام 2025، إلا أنه أُجِّل إلى عام 2026، وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها التي توصلت إليها الفرقة العاملة في دورتها الثامنة والثمانين[2]. وأُجري التقييم في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه 2026، ويغطي الفترة 2022-2025[3]. وهو يسترشد بالاختصاصات ذات الصلة وسياسة التقييم الخاصة بالأونكتاد[4]، التي تتوافق مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وستنظر الفرقة العاملة في التقييم خلال دورتها الحادية والتسعين المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2026.

2- ويهدف البرنامج الفرعي 4 إلى تسخير الابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتحسين اللوجستيات التجارية، وتعزيز القدرات البشرية من أجل تحقيق تجارة وتنمية شاملتيْن ومستدامتيْن في البلدان النامية[5] والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وترد الاستراتيجيات والأنشطة المحددة في البرنامج الفرعي ونتائجه المتوقعة في الميزانيات البرنامجية المقترحة السنوية، التي تستند إلى الولايات الصادرة عن المؤتمرات التي يعقدها الأونكتاد كل أربع سنوات (بما في ذلك عهد بريدجتاون وتوافق آراء جنيف)[6] وقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.

3- وتتولى شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي 4. وقد أكد التقييم الأخير للبرنامج الفرعي 4، الذي أُجري في عام 2017[7]، أن البرنامج لا يزال ذا صلة بأهداف التنمية المستدامة، ودعا في الوقت نفسه إلى تعزيز عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة، وتخصيص موارد إضافية للولاية الموسعة التي تم إقرارها في نيروبي، وزيادة المشاركة الاستراتيجية للمانحين، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتعميم المنظور الجنساني.

4- وتتمثل المهمة الأساسية للشعبة في تعزيز النمو والتنمية الشامليْن للجميع مستعينةً في ذلك بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛ وتقديم خدمات لوجستية تجارية تتسم بالكفاءة والمرونة والاستدامة؛ والتدريب وبناء القدرات. وتتألف الشعبة من أربعة فروع: فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف؛ وفرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وفرع لوجستيات التجارة؛ وبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، وهو أكبر برنامج تابع للأونكتاد في مجال التعاون التقني.

(1) ST/AI/2021/3/Rev.1، 6 شباط /فبراير 2026.

(2) انظر TD/B/WP/333، الفصل الأول.

(3) في بعض الحالات، تشمل النتائج أيضاً الأنشطة التي نُفِّذت في عام 2026.

(4) سياسة التقييم الخاصة بالأونكتاد، الطبعة الثانية، 2023.

(5) على وجه الخصوص أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واقتصادات ضعيفة أخرى.

(6) TD/541/Add.2، وTD/561/Add.2، على التوالي.

(7) TD/B/WP/287.

5- وتُنَفَّذ الأنشطة في إطار أركان عمل الأونكتاد الثلاثة المترابطة: (أ) البحث والتحليل (المنشورات الرئيسية، وهي *تقرير التكنولوجيا والابتكار*، و*تقرير الاقتصاد الرقمي*، و*استعراض النقل البحري*)؛ و(ب) التعاون التقني وبناء القدرات (أسيكودا) وتقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية. واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وقياس الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية؛ وبرنامج الأونكتاد لإدارة الموانئ في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة؛ والتعلم الإلكتروني لتيسير التجارة؛ وبرنامج الفقرة 166[8]؛ وخدمات النقل واللوجستيات المستدامة والقادرة على الصمود؛ ومبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة وبرنامج تيسير التجارة؛ و(ج) بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي (تقديم الخدمات إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واجتماعات الخبراء المعنية بالاقتصاد الرقمي، والنقل، واللوجستيات التجارية، وتيسير التجارة، وتقديم الدعم التقني للجنة الثانية للجمعية العامة)، فضلاً عن تنظيم أسبوع الاقتصاد الرقمي.

6- ويوضِّح الجدول 1 أدناه تطور موارد الميزانية العادية للبرنامج الفرعي 4 بدءاً من عام 2022 وحتى الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026[9].

الميزانية العادية: تطور النفقات المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الوظائف			
السنة:	*النفقات*	*العدد*	*غير المتصلة بالوظائف*[أ]	*المجموع*
2022	9 488,7	49	147,4	9 636,1
2023	10 382,7	52	186,9	10 569,6
2024	10 994,8	52	191,1	11 185,9
2025	12 479,8	52	73,0	12 552,8
2026	10 377,9	46	233,2	10 611,1

المصدر: خطط البرامج المقترحة التابعة للأونكتاد، 2022–2026.

ملاحظات: بالنسبة إلى الفترة 2022–2025، النفقات الفعلية؛ بالنسبة إلى عام 2026، النفقات المخطط لها. الأرقام المنقحة لعام 2026 المقدمة من قسم الميزانية وتمويل المشاريع التابع للأونكتاد.

(أ) تشمل نفقات الخبراء الاستشاريين والخبراء وسفر الموظفين والخدمات التعاقدية.

7- خلال فترة التقييم، ارتفع مجموع موارد البرنامج الفرعي 4 من 39,8 مليون دولار في عام 2022 إلى 52,2 مليون دولار في عام 2025. وظل التمويل من خارج الميزانية هو السائد، حيث ارتفع من 30,2 مليون دولار إلى 39,6 مليون دولار، وشكل حوالي ثلاثة أرباع مجموع الموارد. ورغم أن موارد الميزانية العادية قد زادت هي الأخرى (من 9,6 ملايين دولار إلى 12,6 مليون دولار)، فإنها ظلت تمثل حصة أصغر، مما جعل الاعتماد على التمويل من خارج الميزانية سمة مميزة لتمويل البرنامج الفرعي 4. ويستأثر البرنامج الفرعي 4 أيضاً بأكبر حصة من الموارد الخارجة عن الميزانية داخل الأونكتاد، حيث ارتفعت من 63,6 في المائة في عام 2022 إلى 69,9 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يزداد الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية في عام 2026، في أعقاب إلغاء ست وظائف وتجميد التوظيف بسبب الوضع المتعلق بالسيولة[10].

(8) يقدم برنامج الفقرة 166 دورات إقليمية ودورات قصيرة للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، حول القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

(9) يتلقى البرنامج الفرعي 4 أيضاً تمويلاً تكميلياً في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني التابع للأمم المتحدة.

(10) انظر الوثيقة TD/B/WP(91)/CRP.1 للاطلاع على قائمة الوظائف التي تم إلغاؤها والوظائف الشاغرة.

البرنامج الفرعي 4، نفقات الميزانية العادية والنفقات الخارجة عن الميزانية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

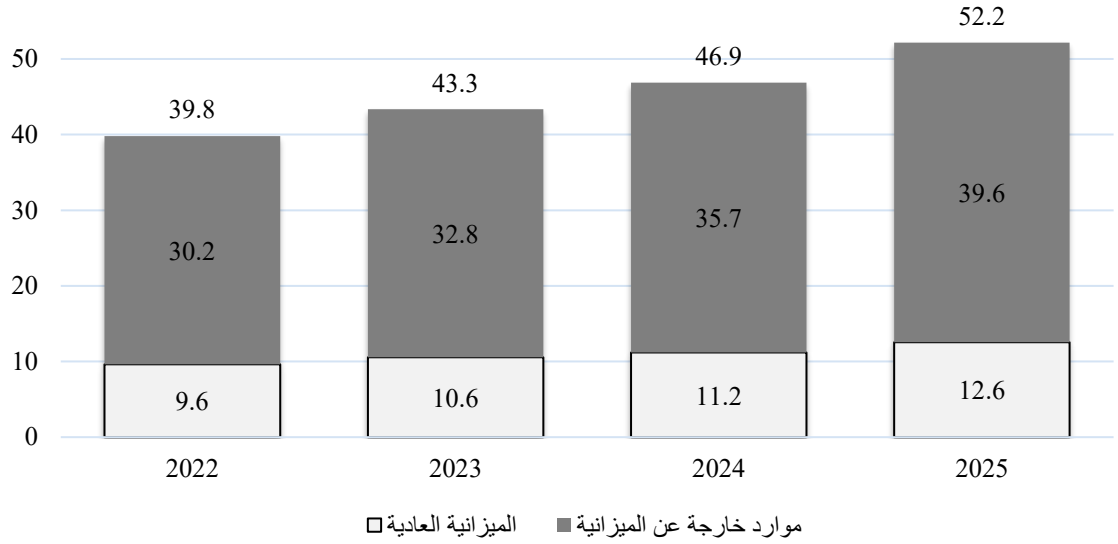

ثانياً- موضوع التقييم

8- للتقييم هدفان: (أ) دعم المساءلة من خلال تقييم أداء البرنامج الفرعي مقارنةً بأهدافه المخطط لها؛ و(ب) المساهمة في التعلم المؤسسي لتوجيه خطة البرنامج السنوية المقبلة. وقد حدد التقييم الدروس المستفادة في مجالات التموقع، وتخطيط المحفظة، والإدارة والتنفيذ، بهدف تحسين تصميم البرامج الفرعية وتنفيذها، وتعزيز الأداء على نطاق الأونكتاد.

9- وتناول التقييم أنشطة الأونكتاد في مجال التكنولوجيا واللوجستيات خلال الفترة 2022–2025، مع التركيز على البرنامج الفرعي 4 التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وشمل المساهمات المقدمة من الشعب الأخرى التابعة للأونكتاد التي دعمت أهداف البرنامج الفرعي 4 ونتائجه المتوقعة، كما شمل الأنشطة الممولة من الميزانية العادية ومن المصادر الخارجة عن الميزانية على حد سواء، بما في ذلك البرنامج العادي للتعاون التقني. وبحث التقييم تأثير أزمة السيولة التي تواجهها الأمم المتحدة على إنجاز المهام، وكيف أن قلة الموارد – بما في ذلك تجميد التوظيف وخفض الميزانيات التشغيلية – ربما أثرت على الأداء.

10- واستُبعِد فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من نطاق هذا التقييم، حيث خضع لتقييم خارجي مستقل مخصص في عام 2025[(11)]. وأُدرجت في هذا التقرير النتائج التي تُوصِّل إليها في إطار التقييم الذي شمل فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

ثالثاً- المنهجية

11- استخدم التقييم نهجاً مختلطاً يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية. وقد استند تصميم عملية جمع البيانات وتحليلها إلى دراسة شاملة للوثائق.

(11) الأونكتاد، وحدة التقييم المستقل، 2025، التقييم المستقل للبرامج: برنامج الأونكتاد للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. متاح على الرابط التالي: https://unctad.org/publications-search?f[0]=product:468.

12- وأُجريت مقابلات مع 51 من الجهات صاحبة المصلحة (26 رجلاً و25 امرأة) على مدار 47 جلسة، بما في ذلك أربع جلسات ضمت كل منها شخصيْن. وشمل المستجوَبون جهات صاحبة مصلحة من الداخل والخارج: موظفون في الأونكتاد، وممثلون عن الدول الأعضاء، وجهات مانحة وشركاء، ونظراء وطنيون، وجهات مستفيدة. وأُجريت المقابلات عبر الإنترنت أو في صيغة هجينة. وقد ساعدت المقابلات الأولية مع إدارة البرنامج الفرعي على تحديد نطاق التقييم ووضعه في سياق المنظمة الأوسع نطاقاً وأولويات الأونكتاد.

13- وأُرسل استقصاء عبر الإنترنت إلى نحو 730 من الجهات صاحبة المصلحة في البلدان ومندوبي الدول الأعضاء المقيمين في جنيف، وورد 129 رداً[12]. وقامت دائرة الدعم والتواصل الحكوميين الدوليين التابعة للأونكتاد بتعميم الرابط الخاص بالاستقصاء عبر قائمة بريدية تضم المندوبين المقيمين في جنيف، وشجعت على نشره. وقد أدى هذا النهج المتسلسل إلى توسيع نطاق التوعية، لكنه لا يتيح حساب معدل الاستجابة بشكل دقيق.

14- وتابع فريق التقييم أيضاً المداولات التي جرت خلال اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة (13-14 نيسان/أبريل 2026، جنيف) واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (20-24 نيسان/أبريل 2026، جنيف)، مما أتاح له اكتساب فهم أعمق لمشاركة الجهات صاحبة المصلحة، وتنفيذ البرامج، وأهمية الأنشطة في إطار العمليات الحكومية الدولية.

القيود

15- نتيجة لقلة موارد الميزانية العادية، أُجريت جميع التفاعلات عبر الإنترنت، دون أي نشاط ميداني، مما حدّ من إمكانية الاطلاع على سير التنفيذ على أرض الواقع عبر فروع شعبة التكنولوجيا واللوجستيات ومجموعات الجهات صاحبة المصلحة. ونظراً لاتساع نطاق البرنامج الفرعي 4 وضيق الوقت ومحدودية الموارد، فقد اعتمد التقييم نهجاً ثلاثي الأبعاد، حيث قارن النتائج على المستوى العالمي بأدلة متعمقة مستمدة من تدخلات مختارة على المستوى القطري، ودمج المصادر الكمية - مثل قواعد البيانات ونتائج الاستطلاعات - مع المعلومات النوعية لتعزيز النتائج المستخلصة.

رابعاً- النتائج

16- خلال فترة التقييم (2022-2025)، عمل الأونكتاد وفقاً لعهد بريدجتاون، الذي اعتُمد في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وتوافق آراء جنيف، الذي اعتُمد في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر 2025. ويُعَدّ توافق آراء جنيف امتداداً لعهد بريدجتاون فيما يتعلق بتنفيذ المهام الرئيسية لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات، وهو يتضمن دعوة إلى الأونكتاد من أجل النهوض بأنشطته في مجال تيسير التجارة وزيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتمثل هذه الأنشطة المجالات الوحيدة التي تدعو فيها الوثيقة الختامية صراحةً إلى تعزيز عمل الأونكتاد. وهناك ثبات في الأخذ بالنهج القائم على أركان العمل الثلاثة وفي تركيز الشعبة على التعاون التقني. ويطلب توافق آراء جنيف إلى الأونكتاد أن يدعم الدول الأعضاء في مجالات تيسير التجارة، وسلاسل الإمداد القادرة على الصمود، والتحول الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والابتكار، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة الأخرى. ويولي اهتماماً أكبر لدعم الاقتصادات الضعيفة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(12) ترد النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية في الوثيقة TD/B/WP(91)/CRP.1، بما في ذلك توزيع المستجيبين حسب نوع الجهات صاحبة المصلحة والمنطقة الجغرافية التي يمثلونها.

صلة البرنامج بالاحتياجات الإنمائية والولايات المتعلقة بالتنمية

17- اتسم البرنامج الفرعي 4 بأهمية كبيرة بالنسبة إلى البلدان المستفيدة، حيث استندت الأنشطة المقررة فيه باستمرار إلى احتياجات البلدان وكُيِّفت حسب أولويات التنمية الوطنية، لا سيما في مجالات تيسير التجارة، ونظم النقل، والرقمنة، وسياسة الابتكار. وقد جاءت التدخلات، مثل دعم سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنفيذ نظام أسيكودا، ودعم بناء القدرات لتطوير هياكل التجارة الإلكترونية، وبناء القدرات التي تحتاجها اللجان الوطنية لتيسير التجارة، استجابةً مباشرةً للثغرات المؤسسية والسياساتية التي جرى تحديدها؛ وذلك، على سبيل المثال، من خلال دعم تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، ومن خلال الأخذ بنُهج جديدة إزاء السياسة الصناعية، مثل مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

18- وارتبطت أنشطة البرنامج الفرعي 4 ارتباطاً وثيقاً بولاية الأونكتاد، على النحو المبين في عهد بريدجتاون وتوافق آراء جنيف، اللذين ركزا على تيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، وإزالة الكربون من قطاع النقل، وسلاسل الإمداد القادرة على الصمود، والتطوير التكنولوجي. وأبرزت المقابلات قدرة البرنامج الفرعي 4 على التكيف مع القضايا الناشئة، بما في ذلك الاضطرابات الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتوسع التجارة الرقمية، والتكنولوجيات الرائدة مثل الذكاء الاصطناعي، بحيث يظل البرنامج الفرعي 4 ملائماً للسياقات العالمية والوطنية المتغيرة.

19- وفي الاستقصاء الخاص بالتقييم، حظيت مخرجات البرنامج الفرعي 4 بتقييم عالٍ، حيث اعتبر ما بين 85 و97 في المائة من المستجيبين أنها «مفيدة» أو «مفيدة جداً». وحصلت التقارير الرئيسية ومنصة التعلم الإلكتروني لتيسير التجارة على أعلى التقييمات (97 في المائة)، تليها موجزات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرائدة، بالإضافة إلى الأنشطة الأساسية لبرنامج أسيكودا، مثل التدريب وبناء القدرات (96 في المائة). وكانت أدنى التقييمات - ولو أنها تظل تقييمات إيجابية للغاية- من نصيب الدورات الدراسية القصيرة المنصوص عليها في الفقرة 166 والتي تُعقد في جنيف (85 في المائة)، وموقع الأونكتاد بصفته رئيس فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات (86 في المائة)[(13)].

20- وأعطى المستجيبون للاستقصاء تقييمات عالية لنوعية العمليات الحكومية الدولية في جميع الأبعاد، حيث تشير النسب التي تراوحت بين 89 و98 في المائة إلى رضاهم «المعتدل أو الشديد». وحصل أداء الأمانة العامة على أعلى التقييمات، بما في ذلك سرعة الاستجابة للطلبات والاختيار الملائم لأعضاء أفرقة الخبراء (كلاهما 98 في المائة)، فضلاً عن حسن التوقيت وجودة الوثائق (96 في المائة). وكانت التقييمات أدنى نوعاً ما فيما يتعلق بالتوازن الجغرافي لأعضاء أفرقة الخبراء، والنجاح خلال الجلسات في التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة (كلاهما 89 في المائة)، والتوازن بين الجنسين في عضوية أفرقة الخبراء (90 في المائة).

21- وبشكل عام، أبرز الاستقصاء والمقابلات وجود فجوة متزايدة بين الطلب والقدرة على الإنجاز، حيث تحدّ قلة الموارد من عمق الأنشطة واستمراريتها، وحيث أكدت الجهات المستفيدة دعوتها من أجل متابعة مستمرة.

(13) انظر الوثيقة TD/B/WP(91)/CRP.1 للاطلاع على القائمة الكاملة لمخرجات البرنامج الفرعي 4 والتقييمات المرتبطة بها.

التوافق مع الأطر العالمية

22- يتوافق البرنامج الفرعي 4 تماماً مع الأطر العالمية الرئيسية، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والصناعة والابتكار (الهدف 9)، والشراكات (الهدف 17). وبيّنت المقابلات أن العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي 4 في مجال البيانات والإحصاءات يمثل مساهمة قيّمة تعود بالفائدة على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى. ودعم البرنامج الفرعي 4 أيضاً تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، وساهم في تحقيق النتائج التي أفرزتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات من خلال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

23- وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، أظهر البرنامج الفرعي 4 أوجه تكامل قوية: فقد استخدمت اللجان الإقليمية (مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) والشركاء في التنمية الأطر التحليلية العالمية والبيانات والأدوات التقنية الخاصة بهذا البرنامج الفرعي وقاموا بتكييفها، مما يعكس تقسيماً واضحاً للعمل. وقد شكّل الأونكتاد مرجعاً في مجال وضع المعايير وإنجاز الدراسات التحليلية المتعلقة بالنقل البحري والرقمنة واللوجستيات التجارية. وأشار المستجوَبون إلى أن التحليل السريع للاضطرابات في مضيق هرمز[14] يُعد أحد أوائل التقييمات الشاملة لتداعيات تلك الاضطرابات على الاقتصادات الضعيفة، ومورداً قيماً لصانعي القرار.

24- وساهم البرنامج الفرعي 4 في الحوار العالمي حول السياسات العامة من خلال محافل مثل الاجتماع السنوي للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (2022-2025)، فضلاً عن أسبوع الأونكتاد للاقتصاد الرقمي (2022 و2023) ومنتدى سلاسل الإمداد العالمية (2024)، مما عزز دوره في المناقشات المتعلقة بالتكنولوجيا والرقمنة واللوجستيات والتنمية. ومع ذلك، فقد تأثرت درجة الاتساق سلباً نتيجة الانغلاق داخل الأونكتاد، وبعض التداخل مع الجهات الفاعلة الخارجية (مثل مركز التجارة الدولية والبنك الدولي)، وغياب «نظرية تغيير» تتسم بالوضوح الكامل وتخضع للمراقبة الصارمة، بحيث يمكن ربط المخرجات بنتائج التنمية الطويلة الأجل.

الميزة النسبية والتموضع

25- يتمتع البرنامج الفرعي 4 بميزة نسبية واضحة ومعترف بها على نطاق واسع داخل منظومة الأمم المتحدة. وتستند هذه الميزة إلى أعمال تحليلية موثوقة وإحصاءات وأدوات تقنية عملية وقدرة على الجمع بين الجهات صاحبة المصلحة. وقد أشارت الجهات صاحبة المصلحة مراراً وتكراراً إلى أن الأونكتاد شريك موثوق ومحايد للبلدان النامية، يقدم بيانات وخبرات عالية الجودة، لا سيما في مجالات النقل البحري، وتحليل الاقتصاد الرقمي، وأتمتة الإجراءات الجمركية. وتكمن هذه الميزة في ولاية الأونكتاد التي تركز على التنمية ودوره كمحفل لبلدان الجنوب. ولا يزال الطلب قوياً، حيث ما تنفك الدول تطلب الحصول على الدعم المتواصل في مجالات مثل نظم الشباك الموحد، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الرقمية.

26- ومع ذلك، واجه البرنامج الفرعي 4 قيوداً بسبب عوامل هيكلية. فبالمقارنة مع بعض الجهات الفاعلة، يُعتبر وجود الأونكتاد الميداني محدوداً وموارده شحيحةً، مما يؤثر على استمرار تدخلاته داخل

(14) UNCTAD, 2026, Strait of Hormuz disruptions. The burden of oil price shocks on vulnerable economies, 2 June

(الأونكتاد، 2026، الاضطرابات في مضيق هرمز. تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصادات الضعيفة، 2 حزيران/يونيه).

البلدان ويحد من قدرته على توسيع نطاق أنشطته استجابةً للطلب المتزايد. ومع ذلك، فإن البرنامج الفرعي 4 يضم أكبر عدد من الموظفين العاملين في الميدان مقارنة بأي برنامج فرعي آخر، حيث يعمل أكثر من 25 في المائة من موظفي نظام أسيكودا خارج جنيف. وأشارت عدة دول أعضاء إلى أن قدرة الأونكتاد المحدودة على تعبئة التمويل استجابةً للطلبات قد تؤثر على سمعة البرنامج بمرور الوقت. وتوفر الفرق القطرية التابعة لبرنامج أسيكودا مساهمة ميدانية مهمة، إلا أن اعتمادها على التمويل من خارج الميزانية يحد من قدرتها على دعم أهداف المؤسسة الأوسع نطاقاً.

استخدام الموارد بكفاءة

27- عموماً، استُخدمت الموارد في إطار البرنامج الفرعي 4 بكفاءة، وذلك باتباع أساليب مرنة وبتمويل من خارج الميزانية، إلا أن هذه الكفاءة تعكس نتيجة التدابير التعويضية المتخذة أكثر مما تعكس تخصيصاً أمثل للموارد. فقد أدت أزمة السيولة في الأمم المتحدة إلى تجميد عمليات التوظيف، وتقييد الموارد غير المتصلة بالوظائف، وتقليص نطاق الأنشطة المخطط لها أو إلغاؤها. وأفاد الموظفون بزيادة أعباء العمل، وزيادة الاعتماد على الموظفين المعينين لفترات قصيرة والمتدربين، وتراجع القدرة على المتابعة، مما أثر على جودة الأداء والالتزام بالمواعيد. وكانت التقييمات السابقة قد كشفت بالفعل عن ضعف المتابعة فيما يتعلق بالنتائج باعتباره أحد التحديات التي تحول دون تحقيق نتائج تتجاوز حدود المخرجات؛ وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الأزمة. واتخذ البرنامج الفرعي 4 إجراءات استباقية للتكيف مع الوضع، بسبل منها تقديم الخدمات عبر الإنترنت وبطريقة مختلطة، بهدف خفض التكاليف وتوسيع نطاق الوصول. ومع ذلك، لم تعد سياسة الأمم المتحدة تدعم المشاركة المختلطة في الاجتماعات الحكومية الدولية الرسمية، مما يقصر المشاركة على المندوبين المقيمين في جنيف بدلاً من الخبراء المقيمين في العواصم، ولا سيما من البلدان النامية، ويؤثر سلباً على جودة المداولات ومضمونها.

28- وأثرت أزمة السيولة على أداء شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في عام 2025 عبر مجالات العمل الحكومي الدولي وأنشطة التدريب وإنتاج المنشورات. فقد أُلغي اجتماع خبراء متعدد السنوات، ولم يُنفَّذ سوى 52 نشاطاً تدريبياً من أصل 75 من الأنشطة المخطط لها، ولم يتسنَ تنظيم الدورات الإقليمية بموجب الفقرة 166 بسبب محدودية موارد الميزانية العادية[(15)]. وتأثرت المنشورات بتقليص الحد الأقصى لعدد الكلمات (على سبيل المثال، *استعراض النقل البحري لعام 2025*) أو تم تأجيلها (مثل النقل البحري في أفريقيا). وعلاوة على ذلك، دفعت القيود في القدرات إدارةَ الأونكتاد إلى اتخاذ قرار بدمج *تقرير الاقتصاد الرقمي* و*تقرير التكنولوجيا والابتكار*. ولم يتسن تفعيل قرار اللجنة الخامسة التي وافقت على وظيفة برتبة ف-4 للفريق العامل المعني بحوكمة البيانات التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

29- وقد أتاح الاعتماد الشديد على التمويل المخصص من خارج الميزانية، ولا سيما لنظام أسيكودا، تنفيذ الأنشطة، لكنه أدى في كثير من الأحيان إلى توزيع الموارد بشكل مجزأ، مراعاةً لأولويات الجهات المانحة بدلاً من الأولويات الاستراتيجية للبرنامج الفرعي 4 والقدرة على الإنجاز. وسجلت المجالات التي تشهد طلباً متزايداً، مثل العلم والتكنولوجيا والابتكار، والتجارة واللوجستيات، وتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، انخفاضاً في عدد الموظفين وتراجعاً في المخرجات، مما يشير إلى وجود تفاوت بين الموارد المتاحة والولايات المسندة. وبحلول نهاية عام 2025، كانت نسبة الموظفين الممولين من الميزانية العادية إلى الموظفين

(15) من المتوقع أن تُستأنف الدورات الإقليمية في عام 2026 باستخدام منهجية معدلة تقلل من مدة الجزء الذي يُعقد حضورياً (على سبيل المثال، في مقدونيا الشمالية، من أسبوعين إلى أسبوع واحد)، مع الاستمرار في إشراك مجموعات تتراوح أعدادها بين 15 و25 من صانعي السياسات والأكاديميين.

الممولين من خارج الميزانية أقل من 3:1 وبالنسبة إلى برنامج أسيكودا، فإن الاعتماد المتزايد على الموارد من خارج الميزانية دون زيادة الدعم المقدم من الميزانية العادية يشكل خطراً على استدامة البرنامج، حيث إن انخفاض التدفقات من خارج الميزانية قد يؤثر على البرنامج.

30- واستُخدمت أيضاً في إطار البرنامج الفرعي 4 نماذج تمويل مرنة تستند إلى الطلب، لا سيما فيما يتعلق بنظام أسيكودا، حيث تأتّى نحو ثلثي التمويل في عام 2025 من الدول الأعضاء نفسها (مما يدل على كفاءة استخدام الموارد وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني)، بينما تأتّى باقي التمويل من الشركاء، وبشكل رئيسي الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي و"Trade Mark Africa" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[16]. وقد أتاحت هذه النماذج التعبئة السريعة للموارد ونشرها استجابةً لطلبات البلدان. ومع ذلك، أظهرت المقابلات أن إجراءات الموافقة الإدارية التي تفتقر إلى المرونة أصبحت تعيق بشكل متزايد الاستجابة في الوقت المناسب للطلبات العاجلة[17].

31- ورغم أن الانتقال إلى نهج مركزي في مجال الاتصال قد مكّن الأونكتاد من التواصل كمؤسسة تعبر عن مواقفها بصوت موحد ومتسق، فإن أساليب الاتصال لم تكن مرنة بما يكفي أو مصممة خصيصاً لدعم التواصل مع الدوائر المتخصصة. وأدى إلغاء قنوات الاتصال المتخصصة على مستوى الفروع، مثل النشرات الإخبارية التي تخدم شبكات تقنية ومهنية راسخة، إلى انخفاض مستوى التعريف بمخرجات البرنامج الفرعي 4 ومدى تبنّيها بين الدوائر المتخصصة الرئيسية.

الإدارة والرصد والاتساق على المستوى الداخلي

32- طُوِّرت نظم الإدارة القائمة على النتائج والرصد في إطار البرنامج الفرعي 4 وبدأت تعمل جزئياً على مستوى المشاريع، لكنها لا تزال مجزأة ولا تتسم بطابع مؤسسي يجعلها قادرة على دعم التعلم المنهجي والمساءلة واتخاذ القرارات. ويخضع البرنامج الفرعي 4 إلى ممارسات واسعة النطاق فيما يتعلق برصد الأنشطة: فبرامج التدريب تجمع تعليقات المشاركين، وتستخدم المشاريع التقييمات السابقة واللاحقة، وتُستخدم أدوات مثل «أداة تتبع الإصلاحات» لرصد تنفيذ السياسات. ومع ذلك، نادراً ما يتم تتبع النتائج على المدى الطويل بشكل منهجي، حيث تركز التقارير بشكل أساسي على الأنشطة (مثل عدد الأشخاص المشمولين بالتدريب) بدلاً من التغييرات القابلة للقياس في السياسات أو الأداء المؤسسي. وأكدت المقابلات التي أُجريت مع الموظفين أن محدودية الموارد المخصصة للمتابعة أعاقت قدرتهم على تقييم النتائج.

33- ويُعتبر فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي نموذجاً للممارسات الجيدة التي يتبعها الأونكتاد في مجالات الرصد والتقييم والإدارة القائمة على النتائج. ويُتعامل مع إطار الرصد والتقييم، الوارد في خطة العمل الحالية (2024–2027)، باعتباره وثيقة قابلة للتعديل، ويخضع للتحديث المنتظم لدعم التعلم المستمر. وأبرز تقييم فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي الذي أُجري في عام 2025 عدة تحسينات أُدخلت على الإطار، مثل إعطاء الأولوية للمؤشرات التي تركز على النتائج، وإدراج المزيد من المؤشرات النوعية، واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل تحسين رصد الآثار[18].

(16) معلومات مقدمة من برنامج أسيكودا.

(17) قُدمت أمثلة على قيام موظفي «آسيكودا» الميدانيين بتغطية تكاليف السفر من أموالهم الخاصة، حيث لم يتسن لهم انتظار موافقة المقر الرئيسي بسبب الطابع العاجل للطلبات.

(18) الأونكتاد، وحدة التقييم المستقل، 2025.

34- ويتفاوت مستوى الاتساق داخل الأونكتاد حسب الفروع. ورغم الأمثلة العديدة على التعاون الفعال، بما في ذلك المشاريع المشتركة المتعلقة بسلاسل الإمداد، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير التجارة، فضلاً عن المساهمات المشتركة بين الشعب في إنتاج المنشورات الرئيسية وتنظيم الفعاليات البارزة، أكدت المقابلات بشكل متكرر وجود حواجز تنظيمية وصعوبات في تقديم حلول متكاملة للمانحين والشركاء. ورغم أن أزمة السيولة قد شجعت على تعزيز التعاون من أجل اغتنام فرص التمويل المشترك، فقد زادت أيضاً من الضغط على الموظفين الذين يعملون بالفعل فوق طاقتهم، مما يحدّ من قدرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات على الاستفادة الكاملة من أوجه التآزر مع الشُعب الأخرى في الأونكتاد.

35- وكانت تعبئة الموارد في إطار البرنامج الفرعي 4 متفاوتة ومخصوصة إلى حد كبير، مما أدى إلى تمويل مجزأ وغير متوقع، بل وغير متوافق في بعض الأحيان مع أهداف البرنامج. وقد حظيت البرامج الراسخة التي تستند إلى الطلب، مثل برنامج أسيكودا وأجزاء من محفظة الاقتصاد الرقمي، بتمويل مستمر، بما في ذلك من الحكومات المستفيدة والشراكات طويلة الأمد مع الجهات المانحة، في حين ظلت مجالات أخرى تعاني من نقص هيكلي في التمويل.

36- وأدى الاعتماد على التمويل قصير الأجل والمخصص والمرتبط بمشاريع محددة - والذي غالباً ما يكون مدفوعاً بالشبكات القائمة على مستوى الفروع أو الأقسام بدلاً من أن يكون قائما على أولويات المؤسسة - إلى جانب تباين اهتمامات المانحين عبر المجالات المواضيعية، إلى انخفاض القدرة على التنبؤ، والحد من القدرة على توسيع نطاق التدخلات الناجحة والمتابعة على المستوى القطري. ونتيجة لذلك، لم يكن تخصيص الموارد متوافقاً دائماً مع الأولويات الاستراتيجية للبرنامج الفرعي 4 والمجالات التي يكون فيها الأثر الإنمائي الأكبر، مما أدى إلى تزايد التفاوتات في التوظيف وتنفيذ البرامج والاستدامة في المدى البعيد على نطاق البرنامج الفرعي برمته.

الشراكات والممارسات الجيدة

37- كانت الشراكات من نقاط القوة الأساسية للبرنامج الفرعي 4، واتسمت بأهمية حاسمة في ضمان فعالية التنفيذ، وتوسيع نطاق الأنشطة، وتعزيز الجودة التقنية، وسد النقص في الموارد الداخلية. وعمل البرنامج الفرعي 4 مع مجموعة من الشركاء، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة، ومصارف التنمية، والجهات المانحة، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، حيث استفاد من الخبرة التحليلية والتقنية التي يتمتع بها الأونكتاد ومن الوجود الإقليمي للشركاء ومواردهم المالية وخبراتهم القطاعية.

38- وقد ساهمت الشراكات بشكل مباشر في تنفيذ المشاريع واستدامتها. فعلى سبيل المثال، استندت الأنشطة الإقليمية التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى التحليلات البحرية العالمية التي أنجزها الأونكتاد، في حين جمعت المشاريع المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بين المنظورات العالمية والإقليمية. وعلى الصعيد القطري، ساعدت الشراكات في إضفاء الطابع المؤسسي على النتائج المحققة، بما في ذلك دمج أدوات تيسير التجارة في النظم الحكومية وتعزيز اللجان الوطنية لتيسير التجارة. ويُعد برنامج «تسريع تيسير التجارة»، الذي نُفِّذ بالاشتراك بين الأونكتاد ومنظمة الجمارك العالمية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مثالاً جيداً على ذلك. وتدعم هذه المبادرة، التي دخلت الآن مرحلتها الخامسة، البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، وتسلط الضوء على مصر باعتبارها حالة ناجحة.

39- وشملت الممارسات الجيدة الشراكات القائمة على الطلب، حيث طلبت البلدان الدعم وشاركت في تمويله؛ وأنشطة بناء القدرات المتكاملة التي تجمع بين التدريب والأدوات والمتابعة؛ ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فضلاً عن منتدى سلاسل الإمداد العالمية التابع للأونكتاد، اللذين ساهما، على التوالي، في تيسير الحوار حول السياسات وتبادل المعرفة على نطاق واسع. وقد شكّلت مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع (فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي)، التي تضم 35 عضواً، منصةً لإقامة الشبكات والتعاون. وساهمت الشراكات التي أُقيمت في إطار مشروع مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعلم من النظراء.

40- ولم تكن الشراكات دائماً جزءاً لا يتجزأ من التعاون الاستراتيجي أو البرنامجي، بل كانت ذات طابع مخصص أو كانت تعتمد على العلاقات الشخصية. وكان هناك مجال لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية، ولتحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة بهدف الحد من الازدواجية. ومع ذلك، أثمرت جهود التعاون التي بُذلت من خلال مكاتب المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة نتائج إيجابية في بلدان مثل غانا وزامبيا.

المساهمة في تحقيق النتائج والحفاظ عليها

41- فيما يتعلق بالفعالية، منح المستجيبون للاستقصاء البرنامج الفرعي 4 أعلى التقييمات في مجالات عرض النتائج على الجهات صاحبة المصلحة (96 في المائة)، وإتاحة المعلومات في الوقت المناسب عقب حدوث اضطرابات كبيرة (95 في المائة)، والتنسيق مع وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى (94 في المائة). وتعلقت أدنى التقييمات – ولو أنها تظل تقييمات إيجابية – بأنشطة التوعية: رفع مستوى الوعي بالأنشطة المشمولة في البرنامج الفرعي 4 (87 في المائة) والتفاعل مع الدول الأعضاء خارج إطار الاجتماعات الحكومية الدولية (88 في المائة).

42- وفيما يتعلق بالدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، أُسندت أعلى التقييمات إلى ما يقدَّم من توصيات سياساتية مفيدة وقائمة على الأدلة، وتحديث إدارة الجمارك، وزيادة الإيرادات الجمركية (كل منها 97 في المائة)، يليها تعزيز القدرات المؤسسية من خلال التدريب، وتطوير القدرات في مجال الاقتصاد الرقمي، ودعم الحوار حول السياسات العامة من خلال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (جميعها 96 في المائة). وأُسند أدنى تقييم لضمان استدامة القدرات التقنية بعد انتهاء المشاريع (89 في المائة). واختار ما بين 15 و30 في المائة من المجيبين «لا أعرف»، حيث بلغت درجة عدم اليقين أعلى مستوياتها في المجالات المتخصصة مثل نظم النقل القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والحوار حول السياسات العامة الذي تجريه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وبلغت أدنى مستوياتها في أنشطة مثل التدريب.

فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف

43- أظهر فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف فعالية كبيرة في صياغة أطر السياسة العامة، وتعزيز القدرات التحليلية، والتأثير في النقاشات العالمية والوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. فعلى سبيل المثال، ساعدت استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجريها الفرع، وأنشطته في مجال استشراف آفاق التكنولوجيا، وخدماته الاستشارية، البلدان على فهم منظومات الابتكار لديها وتعزيزها، حيث ساهمت في كثير من الأحيان في سد الثغرات المفاهيمية والمؤسسية. أما الدعم المقدم لتصميم سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار – بما في ذلك مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار وأطر العمل الخاصة بالابتكار – اعتبرته البلدان المستفيدة «لافتاً للاهتمام» وفعالاً في توجيه النهج الوطنية للتصنيع والتحديث التكنولوجي. ومع ذلك، لم تكن الأدلة على تحقيق نتائج تشغيلية مستدامة على المستوى القطري متسقة.

44- وعلى الصعيد العالمي، أدى الفرع دوراً معيارياً رئيسياً من خلال منابر مثل عمليات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والقمة العالمية لمجتمع المعلومات، مما جعل الأونكتاد قائداً فكرياً في مجال الآثار الإنمائية للتكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والرقمنة. ومع ذلك، لم تُترجم هذه المساهمات في المراحل الأولية دائماً إلى تنفيذ مستدام في المراحل النهائية، وذلك بسبب المتابعة المحدودة، والفجوات التمويلية، والاعتماد على نظم الابتكار الوطنية الأوسع نطاقاً التي غالباً ما تفتقر إلى القدرات المؤسسية والموارد اللازمة لتفعيل التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة. زد على ذلك أن نظم الرصد لم تتح قياس مدى الاستفادة من سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار أو تأثيرها على المدى الطويل بشكل منهجي، بحيث لم يتوفر سوى القليل من النتائج التي تتجاوز التأثير الأولي للسياسات.

45- وقد شكّلت الدورة الدراسية بموجب الفقرة 166 أداة فعالة للغاية ومعترفاً بها لبناء القدرات في إطار البرنامج الفرعي 4، ووفرت تدريباً واسع النطاق يشمل كامل نطاق أعمال الأونكتاد بالشراكة مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية الوطنية، مما يمثل استثماراً طويل الأجل في رأس المال البشري لصانعي السياسات والأكاديميين. ومن بين نقاط القوة الرئيسية في هذا البرنامج نموذج التعلم المختلط ونهج تدريب المدربين، اللذان دعما تنمية القدرات الفردية والمؤسسية على نطاق أوسع، بما في ذلك داخل الجامعات المحلية. وأظهرت المقابلات أن المشاركين كانوا يطبقون في كثير من الأحيان المعرفة التي اكتسبوها في مؤسساتهم، بل وأصبحوا في بعض الحالات مدربين بدورهم، مما أدى إلى مضاعفة الأثر ودعم الاستدامة. وقد أكدت مستويات الرضا العالية لدى المشاركين ومعدلات إتمام الدورة مرة أخرى أهمية الدورة وجودتها.

فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (من تقييم عام 2025)

46- كان التقدم واضحاً في جميع مجالات النتائج الخاصة بفرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، كما أكد ذلك التقييم الخارجي المستقل لعام 2025. وقد وفرت تقييمات حالة الاستعداد للتجارة الإلكترونية تشخيصاً فريداً وشاملاً لأقل البلدان نمواً وبلدان أخرى، على الرغم من أن تنفيذ التوصيات تأخر في كثير من الأحيان بسبب القيود السياسية والمالية والمتعلقة بالموارد البشرية، بما في ذلك التوترات بين الوزارات. وتملك أداة تتبع إصلاحات التجارة الإلكترونية القدرة على دعم التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التجارة الإلكترونية ووثائق السياسة العامة المماثلة، من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات عبر الوكالات الحكومية. وفي إطار مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة، جرى تعزيز الدورات التدريبية المتخصصة، حيث ظهرت مؤشرات على نمو الشركات التي تديرها نساء، وتعزيز القدرات، وتوسيع الشبكات. ومن شأن تولي أفراد المجتمع المحلي زمامَ الأمور أن يعزز الاستدامة.

47- ومقارنةً بالتقييم السابق لفرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (2019-2021)، اكتسب الفرع المزيد من الاتساق في ظل تكامل أقوى بين أركانه الثلاثة. وأصبحت التدخلات في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة مرتبطة بشكل متزايد بمبادرات أخرى، بما في ذلك تقييمات حالة الاستعداد للتجارة الإلكترونية، واستراتيجيات التجارة الإلكترونية، وأسبوع الاقتصاد الرقمي. وأُدمجت أيضاً نتائج الأبحاث في أنشطة أخرى، بما في ذلك دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والدورات التدريبية الرئيسية حول التجارة الإلكترونية من أجل المرأة، وأسبوع الاقتصاد الرقمي، مما ساهم في دعم نشر النتائج. وكان التكامل في العمل مع الأقسام الأخرى التابعة لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات أكثر وضوحاً مع قسم التدريب من أجل التجارة.

48- وقد شهدت قاعدة المانحين لفرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تحولاً تدريجياً اعتباراً من عام 2022، حيث دعم 10 من المانحين وشركاء التمويل تدخلات الفرع، واستحوذ أربعة مانحين رئيسيين (ألمانيا، ومملكة هولندا، والسويد، وسويسرا) على أكثر من ثلثي الموارد الخارجة عن الميزانية، إلى جانب مساهمات كبيرة من أستراليا من خلال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ومنذ ذلك الحين، انسحبت ألمانيا والسويد من مجموعة المانحين الأساسيين، في حين انضم مانحون جدد، بما في ذلك أستراليا بصفتها مانحاً رئيسياً، والصين والمملكة العربية السعودية بصفتهما شريكين في التمويل لمشاريع محددة. ومع ذلك، فإن معظم التمويل الجديد يندرج ضمن فئة التمويل المخصص، مما يطرح تحديات على صعيد التخطيط والاستدامة.

فرع لوجستيات التجارة

49- حقق فرع لوجستيات التجارة نتائج جيدة، ومستدامة في كثير من الأحيان في مجال تعزيز نظم تيسير التجارة وتحسين الأداء اللوجستي، في ظل وجود أدلة واضحة على حدوث تغيير على المستويْن المؤسسي والإجرائي. وقد ساهم الدعم الذي وفره الفرع لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية في إنشاء وتعزيز اللجان الوطنية لتيسير التجارة، ووضع خرائط طريق للإصلاح، وزيادة التنسيق بين الوكالات، وتحسين الإجراءات على الحدود، وتقليل التأخيرات، وتعزيز مواءمة اللوائح التنظيمية. وفي الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل 2022 وآذار/مارس 2026، أعلن 16 بلداً أنها بدأت تنفذ بعض أحكام اتفاقية تيسير التجارة، بينها 10 بلدان (63 في المائة) حظيت بدعم من قسم تيسير التجارة التابع للأونكتاد[19]. وأبرزت المقابلات التي أُجريت مع الدول الأعضاء أن أداة تتبع الإصلاحات هي أداة مهمة للمساءلة والرصد ساهمت في تقليص المدة التي يستغرقها التنفيذ. ومع ذلك، أشارت بعض الجهات صاحبة المصلحة إلى الحاجة الملحة للانتقال من مرحلة رصد الامتثال إلى مرحلة دعم البلدان في تنفيذ تدابير اتفاق تيسير التجارة. وبينما أكدت جهات صاحبة المصلحة أن البوابات التجارية هي أداة مفيدة، اعتبرت أن استدامتها تشكل مصدر قلق. ومثلما أبرز تقييم فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لعام 2025 أيضاً، غالباً ما كانت الموارد الحكومية المتاحة بعد انتهاء الدعم الخارجي غير كافية لصيانة هذه المنصات وتحديثها بانتظام[20].

50- وبرنامج إدارة الموانئ هو مبادرة راسخة يقودها الممارسون في هذا المجال، تساهم في تعزيز القدرات في مجال إدارة الموانئ وتيسير تبادل المعارف على الصعيد العالمي، لا سيما بين البلدان النامية. ومن خلال الجمع بين التدريب المنظم والتعلم من النظراء، أتاح البرنامج نقل الخبرات بطريقة عملية قائمة على التجربة. واتسم الدور المحايد الذي اضطلع به الأونكتاد في تنظيم الدورات بأهمية محورية، حيث كفل تنسيق شبكة دولية واسعة من المهنيين العاملين في مجال الموانئ واستمراريتها وسير عملها. وشملت النتائج الملموسة تعزيز المهارات الإدارية، وتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب، وتحسين الوصول إلى الأسواق، حتى في الظروف الصعبة، مثل السياقات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية. وقد أكد التوسع المستمر والطلب المتواصل أهمية هذا البرنامج.

(19) بيانات مقدمة من قسم تيسير التجارة التابع لفرع لوجستيات التجارة في الأونكتاد.

(20) الأونكتاد، وحدة التقييم المستقل، 2025.

51- وبيّن تقييم أُجري مؤخراً لمشروع التدريب من أجل التجارة (2022-2025)[21] في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية أن المشروع نجح في ترجمة المفاهيم إلى سياسات قابلة للتنفيذ، مما أسفر عن 18 توصية وجيهة في مضمار السياسة العامة. وشملت الحصيلة الأولية على الصعيد الوطني إصلاحات تشريعية في كابو فيردي، وإدماج إصلاحات التجارة الرقمية في الميزانية الوطنية لموريشيوس، وبروتوكولات جديدة لتبادل البيانات في الجمهورية الدومينيكية. كما أثمر المشروع نتيجة إيجابية غير متوقعة، وهي تشكيل مجتمع عالمي للتعلم يشمل مختلف الأقاليم من خلال شبكات الخريجين النشطة.

52- وشكّل الجمع بين تقديم المشورة في مجال السياسة العامة، وبناء القدرات، والأدوات العملية إحدى نقاط القوة الرئيسية لفرع لوجستيات التجارة، وهو ما مكّن البلدان من ترجمة التزاماتها إلى إجراءات عملية. وفي حالات عديدة، أصبحت اللجان الوطنية لتيسير التجارة والآليات ذات الصلة جزءاً لا يتجزأ من الهياكل الحكومية، توفر أساساً للتنسيق والإصلاح المستمرّيْن.

النظام الآلي للبيانات الجمركية

53- برز نظام أسيكودا باعتباره أكثر التدخلات فعاليةً واستدامةً ضمن البرنامج الفرعي 4، حيث حقق نتائج واسعة النطاق وقابلة للقياس ودائمة في أكثر من 100 بلد. وقد حظي هذا النظام بقبول واسع النطاق وتم دمجه بشكل كامل في إدارات الجمارك الوطنية، ليصبح بذلك جزءاً أساسياً من البنية التحتية التجارية، مما أدى إلى تحسين كبير في كفاءة العمل الجمركي، وتحصيل الإيرادات، والشفافية، ومدة إنجاز الإجراءات، مع تحقيق فوائد تنموية مباشرة وقابلة للقياس.

54- وكانت إحدى نقاط القوة الرئيسية لنظام أسيكودا هي تكامله على الصعيدين التشغيلي والمؤسسي. وعلى عكس التدخلات التي تتم في مراحل مبكرة، لم يقتصر دور النظام على كونه أداة برمجية فحسب، بل شكّل أيضاً نظاماً شاملاً يستتبع التغيير التنظيمي داخل مصالح الجمارك ويدعمه. وقد تعززت استدامة النظام بفضل الاستخدام المستمر، وبناء القدرات المحلية، وترتيبات الصيانة، وفي كثير من الحالات، استرداد التكاليف والتمويل الحكومي الذي أدى إلى تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي بمرور الوقت. كما استفاد نظام أسيكودا من نموذج قوي قائم على الطلب، حيث تسعى الدول بنشاط إلى اعتماد هذه النظم أو تحديثها أو توسيع نطاقها.

55- وحقق نظام أسيكودا نتائج ملموسة في سياقات متنوعة. ففي زامبيا، انخفضت مدة الانتظار عند الحدود من عدة أيام إلى نحو يوم واحد، بينما في غامبيا، تُعالج الآن أكثر من 80 في المائة من الرسوم الجمركية إلكترونياً[22]. كما أثبت النظام فعاليته في البيئات الصعبة، حيث تسنى نشره بسرعة في السياقات الهشة، مثل أفغانستان، وتوفير الأتمتة الأساسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، حيث كانت البدائل التجارية في كثير من الأحيان غير قابلة للتطبيق.

56- وقد وسّع النظام الآلي لشحنات الإغاثة في حالات الطوارئ نطاق تطبيق نظام أسيكودا ليشمل اللوجستيات الإنسانية، وذلك من خلال تحسين تتبع شحنات الإغاثة خلال حالات الطوارئ. وفي فانواتو، أظهر النظام الآلي لشحنات الإغاثة إمكانات واضحة في منع التبرعات غير المستخدمة من إثقال كاهل نظم الموانئ والجمارك. ومع ذلك، كان معدل تبني هذا النظام متفاوتاً لأنه، على عكس نظام أسيكودا، لا يسمح بتحصيل إيرادات فورية. وسيتوقف التوسع في تبني هذا النظام على توافر التمويل المستدام، والتنسيق بين الوكالات على المستوى الوطني، وإثبات الفوائد التشغيلية.

(21) حساب الأمم المتحدة للتنمية، المشروع رقم F2225، «استراتيجية التعلم المختلط لبرنامج "التدريب من أجل التجارة" الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا والكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ»، الذي يمتد تنفيذه من آذار/مارس 2022 إلى كانون الأول/ديسمبر 2025 في إطار الشريحة الرابعة عشرة.

(22) مقابلة مع ممثلي الدول الأعضاء.

57- وشملت التحديات المتبقية محدودية الدعم المقدم من الميزانية العادية، والحاجة إلى تحديث النظام بانتظام لمواكبة التغيرات التكنولوجية، والاعتماد على القدرات التقنية الوطنية في مجال الصيانة، وتفاوت الأداء في الحالات التي تختلف فيها القدرات المؤسسية.

التقارير الرئيسية

58- جمعت التقارير الرئيسية الصادرة عن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات – وهي *استعراض النقل البحري* و*تقرير الاقتصاد الرقمي* و*تقرير التكنولوجيا والابتكار* – بين الظهور العالمي البارز والطلب المستمر والتأثير الملموس على السياسات. وخلال فترة التقييم، شكلت هذه التقارير الثلاثة ما يقرب من نصف إجمالي عمليات تنزيل التقارير الرئيسية السبعة الصادرة عن الأونكتاد، مما يعكس مدى انتشارها وأهميتها. وفي حين انخفضت عمليات تنزيل التقارير الكاملة، زاد الاطلاع على الموجزات والفصول الفردية، مما يشير إلى تزايد الطلب على المحتوى المستهدف ذي الصلة بالسياسات بدلاً من المنشورات الكاملة. كما واصلت الطبعات القديمة جذب عدد كبير من الزوار، مما يؤكد قيمتها الدائمة كمواد مرجعية.

59- وبالإضافة إلى مؤشرات الشبكة، أظهرت التقارير الرئيسية تبنّياً قوياً للسياسات، حيث كانت الحكومات والمنظمات الدولية ومراكز الفكر تستشهد بالتقارير بشكل متكرر. ويُعَدّ *استعراض النقل البحري* ضمن منشورات الأونكتاد الأشد تأثيراً التي يُستشهَد بها في مجال السياسة الخارجية. وتقدم هذه التقارير الثلاثة مجتمعةً بيانات فريدة وتحليلات استشرافية، مما يسهم في رسم معالم النقاشات العالمية وتوجيه الاستراتيجيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ورغم أن تأثيرها كان واضحاً من الناحيتيْن التحليلية والمعيارية، فإن تأثيرها على التنمية لم يكن محل متابعة منتظمة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى إقامة روابط أقوى مع الدعم التقني في المراحل النهائية، وتحسين رصد الاستخدام. ونظراً لقلة الموارد، من المقرر دمج *تقرير الاقتصاد الرقمي* و*تقرير التكنولوجيا والابتكار*.

تعميم مراعاة القضايا الشاملة للأمم المتحدة

60- أُدمجت في إطار تنفيذ البرنامج الفرعي 4 المبادئ الشاملة للأمم المتحدة بشكل متزايد، وإن لم يكن ذلك على نحو منهجي. وتجلى ذلك بشكل أوضح في أعمال التحليل والخطاب المتعلق بالسياسات العامة أكثر مما تجسد في أنشطة التنفيذ والرصد والنتائج القابلة للقياس. وجرى تناول قضايا عدم المساواة والفجوات الرقمية والفجوات الجنسانية والتنمية الشاملة بشكل متزايد في أعمال البحث وأنشطة المشورة المتعلقة بالسياسات العامة ومنابر الحوار العالمية، ولا سيما في إطار أعمال فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وفرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف المتعلقة بتعميم التكنولوجيا الرقمية وحوكمة العلم والتكنولوجيا والابتكار، مما يشير إلى وجود توافق على مستوى المفاهيم والمعايير. وساهمت الأنشطة التشغيلية أيضاً، ولا سيما فرع لوجستيات التجارة ونظام أسيكودا، بشكل غير مباشر في تحقيق الشمول من خلال تحسين إمكانية الوصول والشفافية والكفاءة، على الرغم من أن هذه الأنشطة نادراً ما صُنِّفت صراحةً في فئة التدخلات التي تهدف إلى «عدم ترك أحد خلف الركب» أو التدخلات التي تركز على المنظور الجنساني.

61- ومن الجدير بالذكر أن القضايا الشاملة لم تشكل دائماً جزءاً لا يتجزأ من عمليات تصميم البرامج أو المؤشرات أو إعداد التقارير. وأظهر التقييم أن استخدام البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي كان محدوداً، والتدابير التي تستهدف الفئات الضعيفة قليلة، كما بيّن أن قضايا إدماج ذوي الإعاقة أو الاستدامة البيئية لم تكن تحظى بالاهتمام بصورة منهجية في مختلف الفروع. ونتيجة لذلك، كانت مساهمات البرنامج الفرعي 4 في تحقيق نتائج شاملة ومستدامة ضمنية ومتفاوتة في معظم الحالات، ولم تندرج ضمن رؤية استراتيجية،

ولم يكن الإبلاغ عنها متسقاً. ثم إن محدودية الموارد المخصصة، وعدم كفاية عمليات الرصد والإبلاغ عن النتائج، وغياب آليات المساءلة الواضحة، حالت دون تعميم مراعاة هذه القضايا، وهو ما يتوافق مع النتائج التي توصل إليها تقييم الموانئ الذكية المستدامة[23].

62- وفي إطار نظام أسيكودا، شكّلت استراتيجية المساواة بين الجنسين لعام 2022 – التي وُضعت في أعقاب عملية تدقيق أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2021 – خطوة إيجابية، إلا أن تنفيذها كان محدوداً[24]. ويبدو أن الهدف المتمثل في بلوغ نسبة 50 في المائة من الإناث ضمن موظفي النظام بحلول عام 2029 غير واقعي، بالنظر إلى أن النسبة الحالية هي 15 في المائة، وأن قدرة الأونكتاد على التأثير في عمليات التوظيف الوطنية محدودة. زد على ذلك أن التقارير لم تتعقب الزيادة المسجلة في نسبة الإناث مقارنةً بالنسبة الأصلية، وأن المقابلات أظهرت أن تمثيل النساء لم يتغير كثيراً، باستثناء بعض التحسينات المتفرقة (مثل العقود قصيرة الأجل وحالات بلدان محددة). وقد ركزت التقارير السنوية بشكل أساسي على مشاركة النساء في التدريب، ولم تتضمن سوى أدلة محدودة على اندماجهن على نطاق أوسع في البرامج[25].

63- وأثمر الدعم المقدم من الأونكتاد للجان الوطنية لتيسير التجارة نتائج ملموسة ومتسقة. فقد أُدمجت الاعتبارات الجنسانية بشكل متزايد في التدريب والأدوات والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك الوحدات التدريبية المخصصة في إطار برنامج التمكين الخاص باللجان الوطنية لتيسير التجارة، مما ساعد على توجيه عملية تيسير التجارة نحو حوكمة قائمة على الشمول والمشاركة ومع ذلك، ظل دمج المنظور الجنساني في السياسات في مرحلة متوسطة: فلم تُبلغ سوى نسبة 21 في المائة من اللجان الوطنية لتيسير التجارة عن تنفيذ مبادرات تتعلق بالمنظور الجنساني، مما يشير إلى أن مستوى ترجمة الوعي إلى ممارسات عملية محدود[26].

خامساً- استنتاجات

64- أثبت البرنامج الفرعي 4 أهمية كبيرة وميزة نسبية واضحة ونتائج ملموسة في تسخير التكنولوجيا والابتكار ولوجستيات التجارة لأغراض التنمية المستدامة. وقد أثمر النهج القائم على الطلب المتبع في إطار البرنامج الفرعي 4، والمخرجات التحليلية القيّمة التي أفرزها، ومبادرات التعاون التقني المعترف بها على نطاق واسع، ولا سيما نظام أسيكودا، ودعم الاقتصاد الرقمي وتيسير التجارة نتائج قابلة للقياس، وجعلت من الأونكتاد شريكاً موثوقاً به للبلدان النامية. وقد أكد الطلب القوي والمستمر من جانب الدول الأعضاء، إلى جانب التقييمات الإيجابية المستمرة من جانب الجهات صاحبة المصلحة، أهمية الولاية المنوطة بالبرنامج الفرعي 4 وقيمة المزايا النسبية التي ينطوي عليها.

(23) متاح على الرابط https://unctad.org/about/evaluation.

(24) مكتب خدمات الرقابة الداخلية، 2021، مراجعة حسابات برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(25) UNCTAD, 2022, *ASYCUDA Report 2021/22*؛ وUNCTAD, 2025a, *ASYCUDA Yearbook 2025*؛ وUNCTAD, 2025b, *ASYCUDA Report 2024: Innovation for a Changing World* (United Nations publication, Sales No. E.24.II.D.32, Geneva)؛ وUNCTAD, 2023, *ASYCUDA Report 2022/2023: Accelerating Climate Smart Trade Facilitation*, UNCTAD/DTL/ASYCUDA/2023/1 (United Nations publication, Geneva).

(26) UNCTAD, 2025c, *Status and Outlook for National Trade Facilitation Committees 2024*.

65- وقد نجح البرنامج الفرعي 4 في التأثير على أطر السياسات العامة، وتعزيز القدرات المؤسسية، ورسم معالم النقاشات على الصعيدَيْن العالمي والوطني. وما انفكت التقارير الرئيسية والمنابر الحكومية الدولية وبرامج بناء القدرات تمثل قيمة عالية، في حين ساهمت الشراكات في توسيع نطاق البرنامج وتعزيز تأثيراته. ومع ذلك، خلص التقييم أيضاً إلى أن أبرز إنجازات البرنامج تركزت في التأثير على السياسات في المراحل الأولية وتعزيز القدرات المؤسسية، في حين كانت النتائج في المراحل التالية متفاوتة من حيث العمق والاستدامة. فقد حال نقص المتابعة، وعدم استمرارية التمويل، والرصد المجزأ، وتفاوت القدرات الوطنية على تنفيذ الإصلاحات، دون ترجمة التوصيات السياساتية وبناء القدرات إلى نتائج إنمائية مستدامة.

66- وأثرت التحديات الهيكلية المستمرة على أداء البرنامج الفرعي 4، وفي حال عدم إيجاد حلول للتغلب عليه فإنها قد تقوض فعالية البرنامج على الرغم من استمرار ارتفاع الطلب على المشاريع المشمولة فيه. وأدى الاعتماد الشديد على التمويل من خارج الميزانية، إلى جانب قلة موارد الميزانية العادية وأزمة السيولة الأوسع نطاقاً التي تواجهها الأمم المتحدة، إلى تقييد قدرة البرنامج الفرعي 4 على التوسع والاستجابة بشكل متسق للطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء. وخارج فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، فرض التطبيق غير المتسق لنهج الإدارة القائمة على النتائج، والرصد المحدود على مستوى المخرجات، والثغرات في التنسيق الداخلي، قيوداً إضافية على عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والتعلم، والاتساق عبر الفروع. وازداد الاعتراف بالقضايا الشاملة مثل المساواة بين الجنسين والشمول، لكنها لم تُدمج بعدُ بشكل منهجي في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها والمساءلة عنها.

67- ولا يزال البرنامج الفرعي 4 في وضع جيد يمكّنه من الاستجابة للأولويات العالمية المتغيرة، بما في ذلك التحول الرقمي، وتعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود، والتكنولوجيات الرائدة. ويستلزم تحقيق كامل إمكانات البرنامج الفرعي الانتقال من التكيف التدريجي إلى نموذج تشغيلي إستراتيجي وأكثر تكاملاً، يوائم بين المهام الموكلة والأولويات والموارد والقدرة على التنفيذ. ومن الضروري تعزيز عملية تحديد الأولويات الاستراتيجية، والاتساق على الصعيد الداخلي، وإدارة النتائج، فضلاً عن توفير تمويل يمكن التنبؤ به بشكل أكبر يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية والولايات، والنتائج المخطط لها والاحتياجات على المدى الطويل. ويتعين أيضاً إيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا الاستدامة والمتابعة المنهجية والشراكات والنهج المتكاملة من أجل ترجمة المساهمات القوية في المراحل الأولية إلى نتائج إنمائية دائمة. ولذلك، فإن فعالية البرنامج الفرعي 4 في المستقبل تعتمد على معالجة القيود الهيكلية مع الاستفادة من مواطن قوة البرنامج بطريقة استراتيجية.

سادسا- توصيات

68- توصيات موجهة إلى الأمينة العامة للأونكتاد ومديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات:

- **التوصية 1. وضع إطار استراتيجي لتحديد الأولويات، يتماشى مع الولايات وواقع الموارد،** لتوجيه تنفيذ البرنامج الفرعي 4 في ظل الموارد المالية والبشرية المحدودة، بما في ذلك إعادة هيكلة الملاك الوظيفي وإعادة توزيع الموظفين على البرامج الفرعية في أعقاب تقليص القوة العاملة. وينبغي أن يعكس هذا الإطار الولاية المنصوص عليها في توافق آراء جنيف، الذي يدعو بشكل خاص الأونكتاد إلى تعزيز عمله في مجال تيسير التجارة وزيادة الدعم المقدم للبلدان النامية في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي تفعيل قرار اللجنة الخامسة بالموافقة على وظيفة برتبة ف-4 لدعم الفريق العامل المعني بحوكمة البيانات التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ونظراً لأن الطلب يتجاوز القدرة على التنفيذ بشكل متزايد،

ولأن التنفيذ يعتمد بشكل كبير على التمويل المخصص من خارج الميزانية، هناك خطر متزايد من تجزئة الأنشطة وانحراف البرنامج الفرعي عن الأولويات الاستراتيجية. وينبغي أن يحدد هذا الإطار مجالات الميزة النسبية والتي يكون فيها الطلب الأعلى، وأن يرشّد الأنشطة التي تحتل درجة أدنى في سلم الأولويات، ويقلص الأنشطة غير الأساسية، ويعطي الأولوية للمشاركة المستدامة وزيادة الأثر بدلاً من الاهتمام بالمخرجات في الجانب الكمي. ومع الزيادة المستمرة في الموارد من خارج الميزانية، ينبغي تعزيز الطابع المؤسسي لنظام أسيكودا على وجه الخصوص داخل الأونكتاد. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي زيادة الدعم المقدم من الميزانية العادية لهذا النظام لتأمين تمويل مستقر للوظائف الأساسية للدعم البرنامجي.

- **التوصية 2. تبسيط إجراءات الموافقة على التدخلات الميدانية وتعزيز التواصل من أجل تحسين كفاءة تنفيذ البرنامج وإبراز صورته وضمان تنفيذ الأنشطة المقررة في الوقت المناسب.** ينبغي أن يعتمد الأونكتاد إجراءات تتيح تسريع عملية التخليص الجمركي على الصعيد الداخلي، مع الحفاظ على الضوابط المناسبة، كيما تتسنى الاستجابة بسرعة وفي الوقت المناسب لطلبات الدول الأعضاء الملحة، ولا سيما فيما يتعلق بالتدخلات الميدانية لنظام أسيكودا والتدخلات المشتركة بين كيانات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، في حين أن الأخذ بنهج مركزي في مجال الاتصال قد مكّن الأونكتاد من التواصل كمؤسسة تعبر عن مواقفها بصوت موحد ومتسق، فإن استراتيجية التواصل داخل الأونكتاد المرتقبة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة ينبغي أن تمكّن الإدارات والفروع من نقل المحتوى المتخصص مباشرةً إلى الدوائر المتخصصة، بهدف زيادة إبراز البرنامج وتعزيز التفاعل مع الجهات صاحبة المصلحة في الدوائر المتخصصة والاستجابة لاحتياجاتها. وينبغي أن يشمل ذلك تحديد مجموعات أصحاب المصلحة المستهدفة وترتيبها حسب الأولوية، وفهم كيفية تفاعلها مع مخرجات البرنامج الفرعي 4، وتوحيد قواعد بيانات جهات الاتصال على مستوى الفروع وصيانتها لدعم نشر المعلومات بشكل مخصص وتجديد التواصل مع شبكات الأخصائيين التقنيين والممارسين القائمة منذ فترة طويلة.

- **التوصية 3. توسيع نطاق الأساليب المختلطة المستخدمة في العمليات الحكومية الدولية والعمليات التقنية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.** ينبغي للأمينة العامة أن تجدد التنسيق مع وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لمعالجة القيود المتعلقة بمرافق الاجتماعات واستخدام المشاركة المختلطة، بهدف دمج أساليب المشاركة المختلطة تدريجياً في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، ولا سيما اجتماعات الخبراء. ومن شأن ذلك أن يعزز مشاركة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن الخبراء المقيمين في العواصم، وأن يحسّن من جودة المداولات. وينبغي وضع نهج منظم لتقديم الخدمات بطريقة مختلطة، مع اعتماد أساليب متنوعة، وتجريبه حيثما أمكن ذلك. وينبغي توسيع نطاق استخدام الأساليب الرقمية والمختلطة – بما في ذلك التعلم الإلكتروني، ووحدات التدريب غير المتزامن، وأدوات التعاون الرقمية – بشكل منهجي في جميع أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات، بهدف تحسين الكفاءة من حيث التكلفة، وتحسين القابلية للتوسعة، وتوسيع نطاق الوصول، مع الإبقاء على المشاركة الحضورية.

- **التوصية 4. وضع نهج يتسم بطابع استراتيجي يكون منسقاً تنسيقاً أفضل ويتماشى مع البرامج فيما يتعلق بالشراكات وتعبئة الموارد، من أجل معالجة مشكلة التجزئة واختلالات التمويل.** ينبغي أن يشمل ذلك نماذج تمويل بديلة، مثل التمويل المشترك والمساهمات المقدمة من البلدان المستفيدة والدول الأعضاء في الحالات التي يمكن فيها إثبات عوائد واضحة، والسعي إلى وضع برامج مشتركة أوسع نطاقاً وتتسم بطابع استراتيجي تشمل مختلف الشعب وكيانات الأمم المتحدة. وينبغي الاستفادة بفعالية أكبر من القاعدة التمويلية القوية والعلاقات المتينة مع البلدان التي تحظى بها البرامج الراسخة مثل نظام أسيكودا لخلق فرص تمويل مشتركة بين الشعب.

69- إلى مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات:

- **التوصية 5. وضع وتفعيل إطار للإدارة القائمة على النتائج يكون أكثر تفصيلاً وموجهاً توجيهاً أفضل نحو تحقيق النتائج وقائماً على النتائج ويشمل جميع الأنشطة والمخرجات على مستوى البرنامج الفرعي.** تتسم الممارسات الحالية بالتجزئة وتستند إلى حد كبير إلى المشاريع، مما يحد من قيمتها. وينبغي أن يجسّد إطار النتائج على مستوى البرنامج الفرعي نظرية تغيير واضحة تربط بين النواتج والمخرجات والنتائج الطويلة الأجل، بما يتماشى مع إطار الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظمة، وأن يوفر بيانات مجدية عن النتائج لتوجيه القرارات الإدارية والتعديلات التي تطرأ على البرامج، ودعم المساءلة والتعلم المؤسسي. ونظراً لتنوع المشاريع والنتائج المتوقعة للبرنامج الفرعي 4، ينبغي أن يجمع الإطار بين عدد قليل من المؤشرات المشتركة على مستوى النتائج لأغراض التجميع وإعداد التقارير، وبين المؤشرات الخاصة بكل فرع وبرنامج، وأن يستند إلى الممارسات الجيدة القائمة، ولا سيما إطار الرصد والتقييم التابع لفرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ولدعم عملية التنفيذ، ينبغي للبرنامج الفرعي 4 أن يعتمد أدوات تخطيط موحدة تحث الفرق على تحديد المؤشرات، واستعراض الدروس المستفادة، وإسناد مسؤوليات الرصد. وينبغي تعيين موظف مكلف بالرصد والتقييم لدعم مكتب المديرة في هذا الصدد.

- **التوصية 6. تعزيز المساءلة وتنفيذ الأولويات الشاملة بما يتجاوز حدود الالتزامات العامة، والمساهمة في تحقيق نتائج متسقة وقابلة للقياس وخاضعة للمساءلة بالنسبة إلى جميع الأنشطة المشمولة في البرنامج الفرعي 4.** ينبغي ترجمة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والقضايا الشاملة إلى معايير واضحة وملزمة ونتائج قابلة للقياس، مع إدراج مؤشرات تتعلق بالمنظور الجنساني ومبدأ «عدم ترك أحد خلف الركب» في جميع أطر الرصد، إلى جانب تقديم التقارير بشكل منهجي وإجراء استعراضات دورية للتقدم المحرز.